

«شمس» ينظم يوماً دراسياً حول نظام

النزاهة في عمل الهيئات المحلية

بدوره، تحدث رئيس المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام وكيل وزارة الأشغال العامة المهندس فائق الديك حول القرار بقانون رقم (A) لسنة ٢٠١٤م، وتعديلاته بشأن الشراء العام (للمراسم الفضلى في مجال العطاءات والمشتريات بما يتسجم مع القانون، والساواة، وتكافؤ الفرص، والحصول على أفضل الخدمات بأقل الأسعار، ومنع تضارب المصالح)، موضحاً أن هناك مشكلة حقيقية، فالأصل عندما يكون هناك قوانين أن يكون لها لوائح، لكن قانون منظومة للمشتريات لم يكن له لوائح، ولم يكن له أي قواعد وآليات للشكوى.

كما تحدث حول مجلس للمشتريات ومهام واختصاصات هذا المجلس كجمع البيانات وتحليلها وتقييم أداء جميع الجهات للمشتريات، ورسم وإعداد السياسات الوطنية الخاصة بالشراء العام ورفعها لمجلس الوزراء لغايات إقرارها وتنمية الموارد البشرية في مجال الشراء العام.

أما للحامي صلاح موسى فتناول بالحديث حول قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٧ بشأن الهيئات المحلية ومناقشة اللواد التي جاءت فيه، ونطرق إلى قانون الهيئات المحلية الذي عدل مرتين، حيث يوجد قانون عدل في عام ٢٠٠٨ والذي يعتبر أخطر قانون تم التعديل عليه لأنه أناح إقالة موظفين، بالإضافة إلى القوانين التي عدلت والتي تتعلق بالمياه والكهرباء الذي سحب كافة الصلاحيات التي من البلديات من توزيع المياه والكهرباء، وقانون مجالس الخدمات المشتركة.

وفي نهاية اليوم الدراسي، أوصى المشاركون بضرورة تعميم ما جاء في اليوم الدراسي على كافة للجلس البلدية لأهمية للواضع التي تمت مناقشتها، وأهمية للعرفة بالأمر القانونية والتمكين القانوني لأعضاء للجلس البلدي، وإعادة النظر في قانون الهيئات المحلية وبناء نظام النزاهة والشفافية في كل بلدية، وطباعة القوانين والأنظمة وتوزيعها في البلديات، وإعطاء خصوصية لكل بلدية عند إصدار وبناء الأنظمة واللوائح والتنظيمات، وأن يكون في البلديات قانون حق الوصول للمعلومات للمواطن، كما يجب مشاركة الأنظمة والقوانين مع البلديات وأعضاء البلديات عند إصدارها لمناقشتها قبل إقرارها.

كما أوصوا بضرورة إيجاد آلية مشتركة بين المشاركين في الورشات لضمان حسن للتابعة، وعمل ورشات متخصصة والتي صدرت من الحكم للحلي حول الأنظمة والقوانين، وعمل آلية لرصد كافة السياسات والانتهاكات التي تقع على أعضاء للجلس البلدية من قبل الجهات المختلفة، وعمل ورقة موقف توضح للوقف القانوني تجاه الأنظمة القانونية بالتعاون مع الجهات المختصة.

للوؤسسات الأهلية الفلسطينية، مؤكداً على أهمية اليوم الدراسي وأهمية توزيع القوى داخل الهيئات المحلية الفلسطينية.

من جانبه، تحدث مستشار الائتلاف من أجل النزاهة والسائلة-أمان الدكتور عزمي الشعبي حول مدونات السلوك الخاصة بأعضاء وموظفي الهيئات المحلية، مؤكداً على ضرورة تعزيز النزاهة والشفافية في عمل الهيئات المحلية من أجل خدمة للوطنين واحتياجات للوطنين.

وشدد على أهمية فكرة مدونة السلوك كإحدى الوسائل التي طبقت في عمل الهيئات المحلية، موضحاً ان المدونة تعني التعرف على السلوك الجيد وآلية تطبيق القانون بطريقة سليمة وفق معايير محددة وكيفية التعامل مع اللعومة، حيث تشمل الكثير من للعلومات والتفاصيل والفاهيم التي يجب أن تكتب بالتفاصيل والتي يصيغها للجلس البلدي بلغة الهيئة وباسمها، ثم يأخذ قرارات لتعميمها وتدريب للعاملين عليها.

وبين أهمية رفع الوعي ببعض للفاهيم، مثل للسائلة والنزاهة والشفافية، لان ثقة الناس مهمة جداً في عمل الهيئات المحلية وللصحة العامة أهم من للصحة الخاصة.

رام الله - مراسل خاصة الخاص - عقد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، يوماً دراسياً حول "تعزيز نظام النزاهة في عمل الهيئات المحلية"، بدعم من مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية. وحضر اليوم الدراسي مجموعة من أعضاء وموظفي الهيئات المحلية الرئيسية في محافظات الضفة الغربية، وافتتحه للحامي صلاح موسى مؤكداً أن تنظيمه يأتي جزءاً من مشروع ينفذه للركز على مستوى محافظات الضفة يتعلق بمتطلبات الحكم الرشيد في قطاع الحكم للحلي والخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية، لللتأكد على للمراسم الفضلى في مجال العطاءات والمشتريات بما يتسجم مع القانون، والساواة، وتكافؤ الفرص، والحصول على أفضل الخدمات بأقل الأسعار، ومنع تضارب للمصالح.

ورحب سليمان أبو دية من مؤسسة فريدريش ناومان بالنظمين والمشاركين، وتحدث عن للؤسسة وبداية تأسيسها والهدف من التأسيس، مبيناً ان للؤسسة لها عدة مكاتب في دول للعالم، وتتواجد في فلسطين منذ عام ١٩٩٤ ولها الكثير من التحالفات والعلاقات، وتركز بالعمل مع

صحيفة القدس

الاحد

٢٠١٧/١٠/٢٢

ص ٧